

التحليل المالي الوظيفي

مقدمة

يعتبر التحليل المالي من المناهج العلمية أكثر شيوعا لدراسة تطور الحالة المالية للمؤسسة، وابرار وضعيتها الحقيقية سواء داخليا أو خارجيا، ارتبط ظهوره بأزمة الكساد التي أدت إلى انهيار العديد من الشركات، ما أدى إلى ظهور وظيفة جديدة ضمن الإدارة المالية تمثلت في وظيفة التحليل المالي كأداة تساعد في اتخاذ القرارات المالية المختلفة.

يعرف بأنه "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".

ويعرف أيضا بأنه تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها. ويعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي ويعتبر الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية.

عملية تحليل الوضع المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية، وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة و التحليلية قاعدة أساسية للتحليل كما يحتاج إلى معطيات يوفرها نظام المعلومات المالية المتعلقة بالبنوك، المورد، المنافسين.....

التحليل المالي الوظيفي

جاء التحليل المالي الوظيفي ليتجاوز القصور في التحليل المالي سيولة- استحقاقية ليقدّم تقسيم جديد يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة باعتبارها وحدة اقتصادية تتضمن مجموعة من الوظائف، حيث يقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات حسب الوظائف، طبقاً لذلك المؤسسة عبارة عن كيان اقتصادي مالي يضمن تحقيق مجموعة من الوظائف أهمها: الاستثمار، الاستغلال، التمويل، وبالتالي فإن التحليل الوظيفي مفاده إعادة تصنيف عناصر الميزانية المالية على أساس الوظيفة (تصنيف اقتصادي) التي من أجلها وجد الحساب، دون اعتبار لطبيعة العملية.

1. أهداف الميزانية الوظيفية

تهدف الميزانية الوظيفية إلى إظهار تدفقات الموارد واستخداماتها المتراكمة منذ نشأة المؤسسة، مما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة، حيث أن عناصر الاستخدامات والموارد تقيم على أساس القيمة الأصلية للتدفقات وتصنف على أساس الدورة التي ينتمي إليها المورد أو الاستخدام (معرفة مصدر الأموال ووجهتها) حسب:

دورة الاستثمار: تتضمن العمليات المتعلقة بالحصول أو التنازل عن الأصول الثابتة التي تكون الجهاز الإنتاجي للمؤسسة ووضع تحت تصرف المؤسسة مختلف تجهيزات الإنتاج وباقي الاستثمارات الضرورية لممارسة نشاط المؤسسة.

دورة التمويل: تتضمن جميع عمليات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستخدامات الدائمة للمؤسسة وتطوير نشاطها، وتضم حسابات الأموال الخاصة والديون المالية مهما كان تاريخ استحقاقها بالإضافة إلى الاهتلاكات والمؤنات.

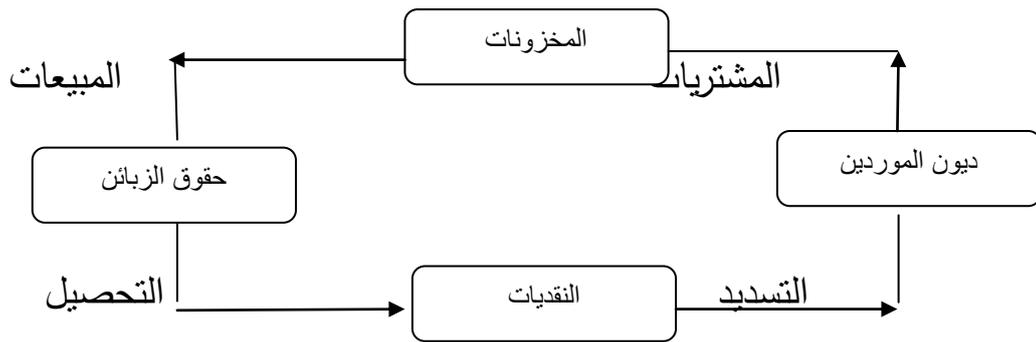
دورة الاستغلال: تعتبر ركيزة أساسية في هذا التحليل، تجمع العمليات المرتبطة بالأنشطة الدورية للمؤسسة أي العمليات المرتبطة بدورة الاستغلال (شراء، إنتاج، تخزين و بيع) وهي تمثل الدورة القصيرة، يمكن تعريف دورة الاستغلال من ناحيتين:

- من الناحية المالية: تعرف على أنها شبكة التدفقات المالية التي تؤمن سيرورة تبادلات المؤسسة مع الأعوان الاقتصادية أي كل العمليات التي تدخل من فترة تحويل المؤسسة النقود إلى سلع وخدمات إلى غاية استرجاع النقود.
- من الناحية الاقتصادية: هي مجموعة العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل بلوغ هدفها الممثل في إنتاج السلع والخدمات من أجل التبادل.

تختلف فترة دورة الاستغلال من مؤسسة إلى أخرى حسب:

- مدة التخزين: الخاصة بالمواد الأولية أو المنتج النهائي
- مدة سيرورة الإنتاج
- مدة القروض الممنوحة للزبائن: والذي يكون شبه معدوم في المؤسسات التجارية

عكس المؤسسات الإنتاجية



ملاحظة: أما بالنسبة لدورة الخزينة فهي ناتج التفاعل بين الدورات الثلاث السابقة، وهي الفرق بين رصيد الموارد الدائمة والاستخدامات الثابتة أو الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.

2. عناصر ومكونات الميزانية الوظيفية:

يتم إعداد الميزانية الوظيفية على أساس تصنيف اقتصادي بعض تعديل ومعالجة بنود الميزانية المحاسبية لنهاية السنة المالية بالإضافة إلى معلومات أخرى متعلقة باستغلال المؤسسة، ويتم التعديل وفق بنود أساسية تتمثل في:

- الاستخدامات الثابتة التي تكون دورة الاستثمار
 - الأصول و الخصوم المتداولة التي تكون دورة الاستغلال
 - الموارد الدائمة التي تكون دورة التمويل
- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل مثل الأموال الخاصة، الديون طويلة المدى والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة، أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر المستقرة.
- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: تتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزونات والزيائن وموارد تمويلها المتمثلة في الموردون والحسابات الملحقة بهم مثل أوراق الدفع.
- مستوى الموارد والاستخدامات خارج الاستغلال: وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا تربط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة ذات الطبيعة الاستثنائية وكل التدفقات المالية التي لها طابع استثنائي.
- مستوى الخزينة: تتضمن المتاحات والموارد تتمثل في الاعتمادات البنكية الجارية
- إعادة ترتيب عناصر الميزانية في التحليل الوظيفي يكون حسب وظيفتها، فالديون مثلا لا ترتب حسب درجة الاستحقاقية كما في الميزانية المالية، بمعنى أنه إذا كانت وظيفة هذه الديون تمويل دورة الاستغلال فتعتبر ديون قصيرة الأجل حتى إذا كانت طويلة الأجل في

الميزانية المحاسبية، وإذا كانت وظيفتها تمويل الاستثمارات فتعتبر ديون طويلة الأجل،
والتعديلات تمس كل من:

- الاهتلاكات والمؤونات نقص الأصل التي تخص الاستثمارات (التثبيات) والأصول

أخرى مثل المخزون تدمج ضمن الأموال الدائمة

- نتيجة السنة المالية: تضاف كليا إلى الأموال الخاصة قبل التخصيص بغض النظر

عما إذا كانت تدمج في الاحتياطات أو توزع على الشركاء، فهي تعتبر كمورد مالي

مستقر.

- مؤونات الأخطار : نفس المعالجة في الميزانية المالية.

كما أن دلالة التحليل الوظيفي تأخذ مبدأ أن الهيكله المالية للمؤسسة السليمة تتميز بمدى

تغطية الأصول الاقتصادية بواسطة الأصول المالية، وتستعمل فكرة الأصول الاقتصادية

عوضا عن فكرة الأصول المحاسبية لأنها تعبر بطريقة أفضل عن الحقيقة الاقتصادية

للمؤسسة، كما تمول الأصول الاقتصادية بواسطة الموارد المالية، هذه الأخيرة تكون فكرة

الأصول المالية التي تعوض فكرة الخصوم المحاسبية. والجدول التالي يوضح الميزانية

الوظيفية:

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة: R_d الأموال الخاصة الديون طويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات	الاستخدامات المستقرة: E_S (قيم إجمالية) ت. المعنوية، المادية، المالية الأصول ذات طبيعة المستقرة
موارد الاستغلال: R_{ex} مستحقات موردو المخزونات وملحقته	استخدامات الاستغلال: E_{ex} المخزونات الإجمالية ح/ الزبائن و ملحقاته
موارد خارج الاستغلال: R_{hex} موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال: E_{hex} حقوق أخرى
موارد الخزينة: (قروض الخزينة) R_t الاعتمادات البنكية الجارية	استخدامات الخزينة: (النقدية) E_t البنك والصندوق

ملاحظة: إعداد الميزانية الوظيفية يكون بالقيم الإجمالية من الميزانية المحاسبية قبل توزيع الأرباح، حيث تستبعد تماما القيمة السوقية ولا تأخذ إلا قيمة الحصول على الأصل.

3. مؤشرات التوازن المالي الوظيفي:

إن تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وفق التحليل الوظيفي يكون من خلال:

1.3. رأس المال العامل الوظيفي:

إن رأس مال العامل الوظيفي هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة الممول للأصول المتداولة، وهو يسمح بتقييم قدرة المؤسسة على مواجهة خياراتها الإستراتيجية المتعلقة بالاستثمارات وسياسة الاستدانة.... وإمكانية المحافظة على جزء من الموارد الدائمة لتمويل دورة الاستغلال. بالرجوع إلى هيكل الميزانية الوظيفية فهو يحسب وفق العلاقة التالية:

الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة الإجمالية ($R_d - E_s$)

2.3. احتياجات رأس مال العامل الوظيفي:

تتمثل في احتياجات التمويل الناشئة بفعل دورة الاستغلال وخارج الاستغلال، وذلك بفعل الاختلاف الزمني بين التدفقات الحقيقية والمالية، وهي تنقسم إلى :

- احتياجات رأس مال العامل الوظيفي للاستغلال BFR_{ex} : وهي الاحتياجات التمويل الناشئة عن دورة الاستغلال مباشرة بسبب عدم التوازن بين احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال، بمعنى يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، يحسب كالتالي:

استخدامات الاستغلال - ديون الاستغلال

- احتياجات رأس مال العامل الوظيفي خارج الاستغلال BFR_{hex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، يساوي:

استخدامات خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال

- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g : و هو مجموع الرصيدين السابقين.

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

3.3. الخبزينة الصافية: تتشكل الخبزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل

الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال، وتحسب كما يلي:

$$Tr = FR_g - BFR_g$$

استخدامات الخبزينة - موارد الخبزينة

لكي تكون الخزينة الصافية للمؤسسة متوازنة يجب أن تسمح الموارد الدائمة المتوفرة لها بتمويل الاستثمارات والاحتياجات في رأس المال العامل، أي يكون رأس المال العامل الإجمالي مساوياً على الأقل للاحتياجات رأس المال العامل، واعتماداً على مبدأ التوازن الوظيفي فإننا نسجل ثلاث حالات للخزينة:

- الخزينة **معدومة** يدل على التوازن المالي الأمثل الذي ينتج عن مدى كفاية رأس المال العامل لتغطية احتياجات دورة الاستغلال (تحديد رأس المال العامل المثالي)
- الخزينة **موجبة** تعني توازن مالي مع تسجيل أموال مجمدة في الخزينة بمقدار الفرق بين رأس المال العامل والاحتياجات من شأنه أن يؤثر سلباً على مردوديتها المالية (تكلفة الفرصة البديلة)
- الخزينة **سالبة** تدل على عدم وجود توازن مالي في المؤسسة (أزمة السيولة)

4.3. حالات العجز و الحلول الممكنة الموافقة له: مما سبق نجد أن أزمة الخزينة تكون إما

- بانخفاض رأس المال العامل أو ارتفاع احتياجات رأس المال العامل وذلك يعود إلى:
- خسائر مستمرة أدت إلى تدهور الأموال الخاصة ومن تم تقليص فائض في رأس المال العامل، ويكون الحل بـ:

✓ تحقيق مردودية كافية

✓ إعادة تكوين الأموال الخاصة

- خطأ في سياسة التمويل: بسبب زيادة استثمارات جديدة دون أن يقابلها زيادة في الأموال الدائمة مما يؤدي إلى تدهور رأس المال العامل، الحلول الممكنة تكون من خلال:

✓ زيادة الأموال الخاصة أو الديون متوسطة وطويلة الأجل

✓ بيع جزء من الاستثمارات

- انخفاض في النشاط الذي يؤدي إلى انخفاض رأس المال العامل ومن تم تحقيق خسائر وتدهور الأموال الخاصة، يكون الحل في:

✓ تحقيق مردودية كافية

✓ إعادة تأسيس الأموال الخاصة

✓ تخفيض احتياجات رأس المال العامل الموازي لانخفاض النشاط

- أزمة تنمية بسبب الارتفاع المفاجئ لاحتياجات دورة الاستغلال مقارنة برأس المال العامل والحل يكون بـ:

✓ تخفيض في الاحتياجات

✓ زيادة الأسعار

✓ تقليص مهلة ائتمان الزبائن

✓ تمديد مهلة تسديد الموردين

- ارتفاع كبير في احتياجات الاستغلال ما يعني أن المؤسسة تواجه صعوبات في بيع منتوجاتها، ما أدى إلى ارتفاع المخزون وتمديد مهلة تسديد الزبائن لإقناعهم بالشراء، الحل الممكنة في هذه الحالة:

✓ محاولة تقليص مدة التخزين والزبائن

✓ التفكير في مستقبل المنتج

يعتبر كل من التحليل من منظور السيولة، التحليل الوظيفي من المقاربات الكلاسيكية كونها تعتمد على الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وهذا ما يعطي صورة ساكنة للهيكل المالي للمؤسسة، كما أن هذه الوثائق لا تعطي تصورا ديناميكيا لنشاط المؤسسة، مما يبقى هذه الدراسة قاصرة، كل هذه الأسباب كانت المحرك الأساسي لظهور التحليل المالي من منظور ديناميكي.

تمرين تطبيقي: إليك الميزانية المالية لمؤسسة X في N/12/31:

الأصول	قيم إجمالية	اهتلاكات	قيم صافية	الخصوم	قيم صافية
الأصول غ جارية				الأموال الخاصة	
ت.معنوية	80.000	60.000	20.000	رأس المال	500.000
ت. مادية	1.000.000	300.000	700.000	الاحتياجات	100.000
ت. مالية	400.000	50.000	350.000	نتيجة الدورة	60.000
الأصول الجارية				مؤونات الأخطار	32.000
مخزونات	320.000	20.000	300.000	الخصوم غ الجارية	
العملاء	331.000	30.000	201.000	الديون البنكية	800.000
والحسابات				الخصوم الجارية:	
الملحقة	27.000	-	27.000	موردو المخزونات	170.000
مدينون آخرون	2.000	-	2.000	دائنون بخرون	12.000
النقدية				اعتمادات بنكية جارية	26.000
المجموع	2.160.000	460.000	1.700.000	المجموع	1.700.000

المطلوب:

- 1 - إعداد الميزانية الوظيفية علما أن نتيجة الدورة تخصص كليا كاحتياجات
- 2 - حساب رأس المال العمل الوظيفي
- 3 - فكك الاحتياج لرأس المال العامل إلى جزء متعلق بالاستغلال وجزء متعلق بخارج الاستغلال
- 4 - بين كيفية تمويل الاحتياج لرأس المال العامل

الحل:

1 - إعداد الميزانية الوظيفية:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
1.952.000	<u>الموارد الدائمة:</u>	1.480.000	<u>الاستخدامات</u>
500.000	رأس المال	80.000	<u>المستقرة:</u>
160.000	الاحتياطيات	1.000.000	ت. معنوية
32.000	مؤونات الأخطار	400.000	ت. مادية
800.000	والتكاليف	651.000	ت. مالية
460.000	الديون البنكية ط أ	320.000	<u>استخدامات</u>
170.000	الاهتلاكات	331.000	<u>الاستغلال:</u>
170.000	والمؤونات	27.000	مخزونات
12.000	<u>موارد الاستغلال:</u>	27.000	العملاء و الحسابات
12.000	موردو المخزونات	2.000	الملحقة
26.000	<u>موارد خارج</u>	2.000	<u>استخدامات خارج</u>
26.000	<u>الاستغلال:</u>		<u>الاستغلال</u>
	دائنون آخرون		مدينون آخرون
	<u>موارد الخزينة:</u>		<u>استخدامات الخزينة:</u>
	الاعتمادات البنكية		النقدية
	الجارية		
2.160.000	المجموع	2.160.000	المجموع

2 - حساب رأس مال العامل الوظيفي: يمثل الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات

المستقرة كما يلي:

$$472.000 = 1.480.000 - 1.952.000 = \text{رأس المال العامل الوظيفي}$$

رأس المال العامل موجب يشير إلى تمويل المؤسسة تمويل استثماراتها الإجمالية المادية والمالية والمعنوية باستخدام مواردها الدائمة الممثلة في الأموال الجماعية والديون طويلة الأجل، حيث تمكنت من تحقيق فائض مالي لتمويل احتياجات دورة الاستغلال.

2/ فكك الاحتياج رأس المال العامل الوظيفي: بعد تمويل الاستخدامات تستعمل المؤسسة الفائض لتمويل الاحتياجات والتي تنقسم إلى:

- الاحتياج رأس المال العامل للاستغلال = 651.000 - 170.000 = 481.000

ولدت دورة الاستغلال احتياج قدره 481.000 دج وذلك لان آجال دوران كل من المخزون والحقوق أبطئ من آجال دفع الموردين، لهذا تحتاج المؤسسة لهذا المبلغ من رأس المال العامل لتمويل الدورة.

- الاحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = 27.000 - 12.000 = 15.000

بالإضافة إلى الاحتياج المالي لدورة الاستغلال، ولدت الأنشطة الاستثنائية احتياجا قدره 15.000 دج وهذا ما يزيد من قيمة العجز.

- الاحتياج رأس المال العامل الإجمالي = 481.000 + 15.000 = 496.000

3/ الخزينة : تحسب بطريقتين:

- الخزينة = الاستخدامات الخزينة - موارد الخزينة = 2.000 - 26.000 = -24.000

- الخزينة = رأس المال العامل الوظيفي - الاحتياج رأس المال العامل = -472.000 - 24.000 = -496.000

النتيجة تدل على عجز رأس المال العامل الوظيفي على تمويل وتغطية الاحتياجات مما
احدث عجز قدره 24.000. (عدم وجود توازن مالي)

4/ كيفية تمويل الاحتياج رأس المال العامل الإجمالي: يمكن تصحيح هذا العجز الناتج
بإتباع الإجراءات التالية:

- الرفع من مستوى رأس المال العامل الوظيفي من خلال إما الرفع في الموارد الدائمة
مثلا الحصول على قروض أخرى طويلة الأجل، أو التخفيض من الاستخدامات
الثابتة وذلك بالتنازل عن بعض الاستثمارات خاصة التي ليس لها ارتباط مباشر
بنشاط المؤسسة.

- التخفيض من مستوى الاحتياج رأس المال العامل الإجمالي: وذلك إما برفع مستوى
استخدامات الاستغلال عبر تسريع معدل دوران المخزون وفرض سياسة تجارية
جديدة تقوم على تقليص آجال دفع العملاء. أو من خلال التخفيض من مستوى موارد
الاستغلال بفرض سياسة تموينية جديدة تقوم على التعامل مع الموردين الذين
يمنحون آجال دفع أطول.